

أحمد منصور : السيسي يخطط للاطاحة بحكومة "البلاوي" وإعلان قيادته لفريق رئاسي لثلاث سنوات



الأربعاء 13 نوفمبر 2013 م 12:11

كشف الاعلامي أحمد منصور في تغريده له عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" عن نية قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي للإطاحة بحكومة "البلاوي" وتحميلها كافة الأزمات التي شهدتها البلاد منذ الانقلاب العسكري وحتى الآن، فضلاً عن محاكمة اللواء محمد إبراهيم - وزير داخلية الانقلاب - وعدد من قيادات وزارة الداخلية بتهمة قتل المتظاهرين المؤيدين للرئيس الشرعي محمد مرسي بميدان رابعة العدوية ونهاية مصر، وإعلان نفسه رئيساً للبلاد لفترة ثلاثة سنوات [١]

فيما كشفت مصادر سيادية أن مخطط السيسي يعتمد على تجميل صورته بالصاق الفشل في ادارة الدولة خلال الشهور الاربع الاخيرة بحكومة البلاوي، وتعيين حكومة جديدة ذات توجه ناصري وتقديم وعود جديدة بالقضاء على الازمات، وذلك بعد تقارير تم رفعها من جهاز المخابرات العامة وجهاز الامن الوطني عن حالة من الغضب العارمة في الشارع نتيجة للأزمات الاقتصادية وتناقص انابيب البوتاجاز وارتفاع الاسعار، فيما يعمل السيسي على اغتيال وزير الداخلية عقب القبض عليه مع مجموعة من قيادات الداخلية بتهمة استخدام العنف المفرط مع المتظاهرين في المجازر التي تلت خall الشهور الماضية بحق مؤيدي الشرعية [٢]

وأكّدت المصادر أن "السيسي" سيعمل على توجيه كافة الاتهامات لوزير الداخلية قبل اغتياله للخروج من نفق الملاحة القضائية في المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الملاحة داخل مصر في حال انهيار الانقلاب بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة، وتعلّم دول خليجية من وعدها بعدم الانقلاب مادياً [٣]

وكشفت المصادر أن السيسي يواجه أزمة فعلية في إجراء انتخابات رئاسية جديدة، حيث أكّد خبراء دستوريون أن أي انتخابات رئاسية ستتم مهدّدة بالبطلان والطعن بسبب عدم انتهاء المدة الرئاسية للرئيس محمد مرسي، وعدم عزله من منصبه بالطرق الدستورية التي تم النص عليها في دستور 1971 أو دستور 2012، فضلاً عن نص التعديلات الدستورية المزعومة عدم جواز عزل رئيس الجمهورية بالتزاهي ضدّه [٤]

وأكّدت المصادر أن "السيسي" استغل الأزمة الدستورية في إجراء انتخابات رئاسية والبطلان الذي يلتحق أي انتخابات قبل عام 2015 ، بالتخفيط لإعلان تشكيل فريق رئاسي من ثلاثة شخصيات لإدارة شؤون البلاد لمدة ثلاثة سنوات يتكون من الرئيس المؤقت المعين من قبل الانقلاب المستشار عدلي منصور - كرئيس المحكمة الدستورية - ومرشح مدني يتم التوافق على اسمه مع القوى السياسية ومؤسسستي الازهر والكنيسة، وعلى أن يقود "السيسي" الفريق الرئاسي بصفته القائد العام للقوات المسلحة [٥]

رابعة اليوم